

لماذا يرتفع سعر الدولار في السوق السوداء؟ ومتى يحدث التعويم الجديد؟



الأحد 15 أكتوبر 2023 11:56 م

واصل سعر الدولار بالسوق السوداء ارتفاعاته بعد أن زاد الطلب عليه إثر قرار البنك المركزي بشأن وقف استخدام بطاقات الخصم خارج البلاد. ومما أسهم أيضًا في ارتفاعات الدولار بالسوق الموازية خلال الأيام الماضية، هو شكوى المستوردين المصريين من صعوبات لتوفير الدولار من البنوك لاستيراد سلع أساسية أعفتها الحكومة من الجمارك لمدة 6 أشهر لكبح جماح التضخم، مما يشير إلى أن أزمة شح الدولار ما زالت قائمة، وفقًا لما نقلته صحيفة العربية. وقبل أيام كان سعر الدولار أمام الجنيه يحوم حول مستوى الـ 38 إلى 40 جنيه للدولار الواحد، ولكنه ارتفع منذ ذلك الحين فوق مستوى الـ 40 جنيه للدولار. وأصدرت عدة بنوك ومؤسسات دولية توقعاتها عن ارتفاع سعر الدولار في السوق السوداء، وكذلك عن موعد التعويم الجديد.

تقرير إتش إس بي سي

توقع بنك "إتش إس بي سي" البريطاني في تقرير حديث أن يشهد الجنيه تراجعًا بنسبة 25% مقابل الدولار الأمريكي. ويرى البنك أن سعر الجنيه الرسمي سيقترّب من سعره في السوق الموازية الذي ساد في معظم الربع الماضي من هذا العام، أي ما يقرب من 38 إلى 39 جنيهًا للدولار الواحد. ويحذر بنك "إتش إس بي سي" من أن محدودية الحصول على تمويل جديد من شأنها أن تثقل التزامات خدمة الدين الخارجي لمصر، والتي من المتوقع أن ترتفع إلى 38 مليار دولار بين بداية عام 2024 وحتى يونيو 2025، مما قد يعني حاجة مصر لبرنامج جديد لصندوق النقد الدولي لإتاحة تمويل أكبر.

تقرير مروغان ستانلي

أظهر تقرير بحثي حديث نُشر من قبل مؤسسة مروغان ستانلي أن تراجع تصنيف مصر الائتماني من قبل عدة مؤسسات يعود إلى تأجيل الإجراءات الاقتصادية اللازمة المتعلقة بسعر صرف الجنيه أمام الدولار، وذلك وفقًا لتوجيهات صندوق النقد الدولي. أشار التقرير الصادر عن بنك مروغان ستانلي، إلى أن رفع أسعار الفائدة لمنع ارتفاع معدلات التضخم سيكون تحديًا أمام الاقتصاد، مع استمرار العبء الناتج عن خفض التصنيف بسبب زيادة مخاطر الديون في ظل ارتفاع الفوائد والجدول الزمني الكثيف لسدادها. وأوضح التقرير أن احتياجات التمويل لمصر مرتفعة، حيث تصل إلى 24 مليار دولار في السنة المالية الحالية، وأنها تعتمد على صافي الاستثمار الأجنبي المباشر، وتدفقات الاستثمارات الأجنبية، وكذلك مبيعات الأصول التي جاءت دون التوقعات. وأشار البنك إلى احتمال زيادة مخاوف المستثمرين بشأن القروض المشتركة ذات الأجل الكبيرة، خاصة خلال النصف الثاني من عام 2024.

تخفيض موديز

قررت وكالة موديز خفض تصنيف الودائع طويلة الأجل في خمس بنوك مصرية بدرجة واحدة، وجاءت هذه الخطوة متزامنة مع خفض التصنيف الائتماني للديون السيادية المصرية يوم الخميس الماضي. وجاء في التقرير أن الوكالة قامت بخفض تصنيف البنك الأهلي المصري وبنك مصر وبنك القاهرة وبنك التجاري الدولي، إلى درجة CAA1 بدلاً من B3، بينما خفضت تصنيف بنك الإسكندرية إلى B3 من B2. وجاء ذلك مع نظرة مستقبلية مستقرة.

بطاقات الخصم

ارتفع الدولار بالسوق السوداء خلال الساعات القليلة الماضية، على الرغم من قرار البنك المركزي بشأن وقف استخدام بطاقات الخصم خارج البلاد، حيث يبدو أن القرار زاد من الطلب على دولار السوق السوداء. وأعلن البنك المركزي، يوم الاثنين، عن توجيهات للبنوك العاملة في مصر بتقييد استخدام بطاقات الخصم المباشر الصادرة بالعملية المحلية للاستخدام داخل حدود مصر فقط. أكدت سهر الدماطي، نائب رئيس بنك مصر السابق، أن تعليق التعاملات باستخدام بطاقات الخصم المباشر خارج مصر يُعْتَبَرُ إجراءً مؤقتاً نتيجة لضغوط نقص النقد الأجنبي وانتشار السوق السوداء للعملة الأجنبية. وأشارت إلى أن البنوك اتخذت هذا الإجراء في فبراير 2016 بسبب ضغوط نقص العملة وتبين سوء استخدام بعض العملاء لعمليات السحب من خارج مصر لأغراض التجارة وليس للاستخدام الشخصي، فيما كانت البنوك تواجه أزمة نقص النقد الأجنبي. وأشار عبد العال، الخبير المصرفي، إلى أن سوء استخدام العملاء لعمليات السحب النقدي خارج مصر باستخدام بطاقات الخصم أدى إلى فرض هذه القيود، وأوضح أن العملاء لا يزالون يستطيعون استخدام بطاقات الكريدت خارج مصر بدلاً من الخصم المباشر وفقاً للسقوف المتاحة من كل بنك.

صندوق النقد يتمسك بشروطه

نصح جهاد أزور، مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي، مصر على تسريع الإصلاحات الاقتصادية للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي في البلاد. وشدد أزور أيضاً على أهمية اتخاذ السلطات المالية في مصر خطوة تحرير سعر صرف الجنيه أمام العملات الأجنبية. وتوقع صندوق النقد استمرار ارتفاع معدلات التضخم في مصر خلال العامين الحالي والقادم وأكد مرة أخرى على أهمية مرونة سعر صرف الجنيه كمفتاح لحماية الاقتصاد. وأفادت وكالة بلومبرج، الجمعة الماضية، نقلاً عن مصادر مطلعة على النقاشات، بأن مصر تخوض محادثات مع صندوق النقد الدولي حول توسيع برنامج الإنقاذ الخاص بها إلى أكثر من 5 مليارات دولار. وذكر التقرير أن أي إعلان بزيادة محتملة عن المبلغ البالغ 3 مليارات دولار الذي تم تأمينه في العام الماضي لن يتم قبل أن تكمل مصر المراجعتين المؤجلتين لبرنامجها. وأضافت المصادر أنهم واثقون من تجاوز الصعوبات التي تعترض حزماتها الحالية من خلال التعامل مع المخاوف، بما في ذلك سياسة العملة. وأشاروا إلى أنه لم يتخذ أي قرار حتى الآن.

تقرير ستاندرد تشارترد

توقع "ستاندرد تشارترد" أن يتوقف التعديل في سعر صرف الجنيه مقابل الدولار ومعدلات الفائدة في مصر مؤقتاً حتى نهاية العام الحالي. يأتي هذا في سياق التحول الذي تشهده البلاد نحو الاعتماد على السياسات المالية كوسيلة للتصدي لتضخم أسعار الغذاء، خاصة في ظل اقتراب موعد الانتخابات وترقب مراجعات صندوق النقد الدولي. توقع البنك أيضاً الحفاظ على سعر صرف الجنيه الرسمي حوالي 31 جنيهاً للدولار بنهاية العام الحالي، بدلاً من التوقعات السابقة التي كانت تشير إلى تراجع إلى 36 جنيهاً للدولار. كما يتوقع استمرار معدلات الفائدة عند 19.25% حتى نهاية 2023، مقابل 21.25% في التقديرات السابقة. على الرغم من أن خفض قيمة العملة لا يزال يشكل تحدياً، إلا أنه لم يعد السيناريو الرئيس، وذلك نتيجة للتصريحات الأخيرة من قبل رئيسة صندوق النقد الدولي كريستالينا غورغييفا والمسؤولين المصريين. ويعتقد البنك أن ربط الجنيه بسلة من العملات سيمنح بعض المرونة ويقلل من التقلبات. ورغم التقارير التي أشارت إلى نية ربط العملة المصرية بسلة من العملات الدولية، فإن مسؤولاً مصرياً نفى هذه التقارير قائلاً: "لا توجد خطة لربط الجنيه".